قضايا التشغيل والتأمينات

أمينة شفيق

الأهرام ٢٠ أكتوبر ٢٠١٣

في حديث للسيدة جيهان عبد الرحمن القائم بأعمال الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، ذكرت أن رجال الأعمال المصريين يتفاوضون من أجل خفض حصتهم في التأمين على العاملين لديهم من نسبة ٢٦% إلى نسبة ٢٠% من قيمة الأجر الأساسي للعامل .

بكل وضوح أوافق على طلبهم ، وقد يتعجب البعض من تصريحي الصريح هذا بالموافقة على طلبهم الذي أراه حقا وضرورة عملية . وأكثر من ذلك أطالب بأن تقر الدولة مبدأ إعفاء أصحاب الوحدات المتوسطة من نصيبهم في التأمين على عمالهم لفترات زمنية محدودة قد تمتد لستة أشهر أو لسنة حسب طبيعة المنشأة ، ثم أطالب بإعفاء أصحاب الوحدات الصغيرة من نصيبهم في التأمين على عمالهم ، والوحدات الصغيرة هذه هي الوحدات التي تشغل بدءا من عشرة عمال أو عاملات فأقل وهذه تمثل غالبية الوحدات الخاصة في مصر ، وللإعفاء أو التخفيض شروطها هي التشغيل بالعقود ، فحتى نهاية عام٢٠١١ كانت بيانات سوق العمل تشير إلى الحقائق التالية :

- بلغت قوة العمل ٢٧,٩ مليون مصري ومصرية . يعمل ٧,٥ مليون منهم في الزراعة ويعمل ٦,٦ مليون في القطاع العام والحكومة و٦,٥ مليون في القطاع الخاص الكبير والمتوسط والصغير و١٢,٢ مليون في القطاع غير الرسمي ، وكان عدد العاطلين حينذاك ٢,٥ مليون ، كانت هذه الاحصائيات في عام الثورة وبالقطع قد تحركت كثيرا مع تتابع الأحداث الاقتصادية، فقد زاد نصيب الحكومة في التشغيل كثيرا بعد تثبيت وتعيين العاملين بالعقود ، كما زاد عدد المتعطلين بانضمام شباب جدد إلى سوق العمل ومع توقف عدد كبير من المصانع وتسريح عمالها ثم تراجع معدلات الاستثمار تقدر البيانات الرسمية العدد الحالي للمتعطلين بـ٣,٣ مليون .
- الذين أتجه إليهم الآن في قضية التشغيل هم الموجودون في مجموعتي المتعطلين والعاملين في القطاع غير الرسمي ، إذا جمعنا عددهم حسب إحصائيات عام ٢٠١١ فسوف يرتفع إلى ١٤,٧ مليون مصري ومصرية أي غالبية من هم في قوة العمل . وهو العدد الذي تحرك كثيرا إلى الارتفاع في العامين الماضيين . أما فيما يخص قضية التأمينات والمطالب الخاصة بخفضها أو الإعفاء الزمني أو الكلي منها فإني أخص بها كل الذين هم في قوة العمل من غير العاملين في الزراعة لأن للعاملين في الزراعة أوضاعهم الخاصة جدا في علاقاتهم بنظم الضمان الاجتماعي ومع الفلاحين استبعدالعاملين في جهاز الدولة والقطاع العام لان القطاعين يؤمنان على العاملين لديهم بانتظام ، وبالتالي فإني أخص العاملين في القطاع الخاص بأحجامه الثلاثة بجانب المتعطلين والعاملين في القطاع غير الرسمي وهم الذين نسعي لضمهم الى العمل المنظم . هؤلاء يشكلون الغالبية الكاسحة من قوة العمل المصرية ، إذ يبلغ عددهم ٢١,٢ مليون عامل وعاملة .

نريد أن نضمن لهؤلاء فرص العمل كما نريد أن نضمن لهم درجة من الاستقرار الاقتصادي . فكما نعرف جميعا أن أساس نظام التأمينات الاجتماعية المصري وضع مع صدور قانون ٩٢ لعام ١٩٥٩ ، وتحددت اهدافه في تثبيت شكل من أشكال التضامن الاجتماعي بين العاملين المصريين بحيث يتحقق لهؤلاء العاملين ولأسرهم جانب من الاستقرار الاقتصادي في حالات الوفاة والعجز والشيخوخة . كما تحدد أحد هذه الأهداف في تجميع وتعظيم المدخرات العائلية التي يمكن أن تسهم في البناء التنموي .

ولما كان القطاع الخاص يشغل العدد الأكبر من العاملين فأوجد أساليبه في التحايل على القانون مثلا بأن يشغل بأجر يرتفع عن ذلك المحدد في عقد العمل . بذلك يؤمن على الجزء الثابت من الدخل وليس على كل ما يتقاضاه العامل ، أو أن يشغل بالمكافأة بدون عقد عمل ، أو أن يؤمن على جزء من العمالة تاركا الجزء الأكبر بلا غطاء تأميني ، لذا يمكن القول إن النمو الأساسي لأموال التأمينات كان من القطاع العام ، القطاع الأكثر التزاما بالقانون ، فكان القطاع العام وجهاز الدولة هما الجهتين الأكثر جذبا لطلبات التشغيل لأنهما القطاعان الضامنان للاستقرار في مرحلة العمل ومرحلة التقاعد ، وحتى القطاع العام كان لبعض وحداته أسلوبها في التحايل بأن تؤخر دفع الاقساط لحين لحظة خروج أحد العاملين لديها على التقاعد أو وفاته فتسدد للتأمينات متأخراتها عن ذلك العامل فحسب وبذا تضمن معاشه . أرى أن صاحب المصلحة الحقيقية في الاستقرار لابد أن يلتزم بدفع نصيبه . صاحب المصلحة الأول هو العامل سواء عمل في القطاعات الاقتصادية الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة . أما صاحب المصلحة الثاني فهو الدولة التي تواجه كما ذكرنا عدد ١٤,٧ مليون مواطن متعطل أو يعمل في القطاع غير الرسمي بكل ما في هذا القطاع من استغلال وعدم استقرار وعشوائية . فالدولة تسعي لتشغيل هذا العدد كما تسعي لاستقرارهم واستقرار أسرهم ، ويمكن أن يكون لدينا طرف مستفيد ثالث وهما القطاعان الخاص المتوسط والخاص الصغير وتحديدا بعد زيادة نصيبهما من الائتمان المصرفي في المرحلة الحالية كما صرح السيد هشام رامز محافظ البنك المركزي ، أما الطرف المستفيد الرابع فهو أموال التأمينات والتي وإن كانت ستحرم من الأنصبة الكلية لطرفي الإنتاج لكنها ستضمن حصة العامل وجانبا من حصة رب العمل وبالتالي تضمن النمو والاستمرارية ، وإذا عدنا إلى المطلب الأساسي لأصحاب الاعمال الكبيرة من المصريين وهو خفض حصتهم في نسبة التأمين من نسبة ٢٦% إلى٢٠% ، نجده مطلبا معقولا في حالة التخلي عن أساليبهم عن التهرب ، وهو تخفيض لن يعود بالسلب على حجم أموال التأمينات إذا ما أديرت جيدا وإنما سيعود عليها بالإيجاب لأننا سنضمن استمرار تدفق الأنصبة .

أما إذا جئنا إلى الاعمال المتوسطة فإن المهمة الأولى الملقاة على الدولة هو تحفيزها على التشغيل بعد حصول هذه الوحدات على فرص الائتمان اللازم لها والتي تتسع فرصها الآن ، في هذه الحالة يمكن إعفاؤهم من أنصبتهم لعام أو عام ونصف حسب طبيعة النشاط صناعيا كان أو تجاريا ، مقابل تشغيلهم لعدد من العمال . قد تشجعهم فترة السماح هذه على الزيادة في التشغيل ، كما قد يشجع الاحساس بالاستقرار العامل على الاستمرار في العمل . وفي حالة الوحدات الصغيرة فهي تحتاج إلى المزيد من خفض الحصص والمزيد من فترات السماح لأنها الوحدات التي تضم أكبر الأعداد من المشتغلين في الحرف وفي التجارة والخدمات والتي بالقليل من التشجيع يمكن أن تضمن استقرار العمالة بها وزيادتها حتى عبور الأزمة الاقتصادية الحالية .